CREDIT WORTHINESS OF SOME FARMERS IN NUBARIA

ABD EL-SALAM, KHALED AZIZ and MOHAMED HASSAN AHMED

Agricultural Finance and Cooperation Research Department, Agricultural Economics Research Institute, ARC

(Manuscript received 12 February 2019)

Abstract

Agricultural credit plays an important and, indeed, crucial role in solving many of the difficult problems faced by farmers, especially their young ones, where financing is the mainstay of agricultural investment. The research problem is the high level of financing requirements in the new lands, in addition to some economic problems facing the agricultural sector in general and the new lands in particular. The objective of the research is to determine the creditworthiness of a sample of farmers in the new lands and to determine their ability to achieve a return that allows the repayment of the loan Its cost, and increase the net income of the borrower. As well as to identify the social and economic characteristics of the sample of the research, and identify the most important financing problems facing the new land farmers, and how to overcome them. The results showed that the increase in the volume of loans to cover the costs had a positive effect on the productivity of acres of crops. The ratio of debt coverage to the total average yield of field crops was achieved more than once, covering about 1.4 of the total debt. The yield of vegetable crops achieved more than twice, about 2.2of the total debt. As for the ratio of debt coverage to the total average yield of fruit crops, it achieved three times, about 3.3 of total debt. That is, all crops have a return that covers the required debt, ie, they have a high credit capacity. Although the bank is vulnerable to high risk loans, it does not cover the total return of crops by 100% although all the sample has guarantees other than crop yield, which makes them have credit capacity exceeding 100 % of their crop yield. To cover the bank debt from the net yield of crops.

القدرة الائتمانية لبعض المزارعين بمنطقة النوبارية

خالد عزيز عبد السلام أحمد ، محمد حسن أحمد على

قسم بحوث التمويل والتعاون الزراعى- معهد بحوث الاقتصاد الزراعى- مركز البحوث الزراعية

مقدمـة

يعتبر القطاع الزراعى فى مصر من القطاعات الاقتصادية الهامة فى تحقيق التنمية الاقتصادية لما يوفره للسكان من السلع والمنتجات الغذائية والكسائية الرئيسية، ورغم أهمية القطاع الزراعى إلا أن مساهمته فى الناتج المحلى الإجمالى لم تعد كما كانت من قبل، حيث ساهم القطاع الزراعى بحوالى 11.1% من الناتج المحلى الإجمالى، كما ساهم بحوالى 15% من قيمة الصادرات الكلية، كما استوعب حوالى 25% من قوة العمالة المصرية وذلك خلال عام 2017[1]، وقد بلغت مساحة الرقعة الزراعية فى مصر نحو 9.1 مليون فدان أى حوالى 3.7% من إجمالى مساحة مصر عام 2016[2].

ويؤدى الائتمان الزراعى دوراً هاماً، بل وبالغ الأهمية فى حل كثير من المشاكل الصعبة التى تواجه الزراع خاصة صغارهم، نتيجة زيادة تكاليف الإنتاج، وإلغاء دعم مستلزمات الإنتاج الزراعى، بالإضافة إلى المشاكل التى ظهرت فى مجال تسويق المحاصيل، وتتعاظم الحاجة إلى تمويل الإنتاج والإستهلاك فى القطاع الزراعى، نظراً لأن الإنتاج الزراعى يتحقق خلال فترات زمنية معينة وهى مواسم الحصاد، مما يعنى موسمية الدخل الزراعى. لذا فإن الزراعة تتطلب نوعاً خاصاً من الائتمان يتمشى مع طبيعة الزراع وقدراتهم الائتمانية لخدمة متطلبات الإنتاج الزراعى والسكان الريفيين، من خلال تقديم القروض الميسرة لنمو القطاع الزراعى وزيادة الإنتاج وزيادة الدخل المزرعى، وبالتالى رفع مستوى معيشة الزراع سواء فى الأراضى القديمة أو الجديدة، حيث يعتبر التمويل عصب الاستثمار الزراعى، والمحدد الرئيسى لتحقيق معدلات عالية فى التنمية الزراعية[3].

الإستعراض المرجعى

فى دراسة لبكرى عام 1988 أوضحت أن أهم معوقات تحقيق التنمية الزراعية بالأراضى المستصلحة، تمثلت فى عدم توفير الإمكانيات المادية للمزارعين بصفة عامة، والخريجين بصفة خاصة بالأراضى الجديدة، حيث تبين من عينة الدراسة لعدد من الخريجين بمنطقتى مريوط وشمال التحرير عام 1988 أن من أهم المعوقات التى كانت تواجه هؤلاء الزراع كانت هى نقص التمويل الزراعى لدى الزراع، مما يؤدى ذلك إلى عدم مقدرة الخريجين على تنفيذ العمليات الزراعية المطلوبة فى الوقت اللازم وبالتالى نقص الإنتاجية والدخل، بالإضافة إلى نقص خدمات الميكنة، وتأخر صرف القروض، ونقص مستلزمات الإنتاج، وضعف الجهاز التسويقى التعاونى.

وفى دراسة لإلهام يونس عام 2003 تناولت قياس الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية لبعض المحاصيل الزراعية بالأراضى الجديدة، ومحاولة تحديد أهم المشكلات والمعوقات الإنتاجية والاقتصادية والاجتماعية بالأراضى الجديدة. وقد تم اختيار منطقة النوبارية كمجتمع للدراسة، حيث بلغ إجمالى الزمام المزروع بها حوالى 48% من إجمالى المساحة المزروعة على مستوى الجمهورية، خلال عام 2000. وقد قامت الدراسة باختيار عينة عشوائية بلغ عدد مفرداتها 117 مفردة، من مختلف الأنماط الحيازية، بمنطقتى البستان، وغرب النوبارية، خلال الموسم الزراعى 2001/2000. وبمقارنة نتائج التحليل بين فئة الخريجين، وفئة المستثمرين، تبين أن فئة المستثمرين قد حققت أعلى كفاءة بمنطقتى

البستان وغرب النوبارية على المستوى الإجمالى للعينة، وذلك لمعظم محاصيل الدراسة، وقد يرجع ذلك إلى المقدرة التمويلية الكبيرة لدى فئة المستثمرين على توفير مستلزمات الإنتاج الزراعى المطلوبة، بما يضمن تحقيق أعلى إنتاجية، وبالتالى تحقيق أكبر صافى عائد ممكن مقارنة بما تحققه فئة الخريجين.

وفى دراسة الحفنى عام 2009 استهدفت تقييم الاحتياجات الائتمانية لصغار الزراع فى الأراضى حديثة الاستصلاح بمنطقة النوبارية، خلال الفترة (1990 - 2009)، حيث أوضحت الدراسة تركز نشاط بنك التنمية على تقديم القروض لاستصلاح الأراضى، وقروض الاستزراع، وقروض الميكنة، ولوحظ أن جميع الخدمات الائتمانية المقدمة من بنك التنمية والائتمان الزراعى، كانت تشمل جميع الزراع، سواء كانوا من كبار الزراع أو صغار الزراع، وسواء كانوا ملاكاً أو مستأجرين. وقد بينت الدراسة أن القروض كانت تقدم لأصحاب الملكيات المسجلة، والملاك الحاصلين على عقود بيع ابتدائى مع تحرير عقد ثلاثى بين الطرفين والبنك، والمستأجرين بعقود طويلة. وقد أوضحت الدراسة أهم المشاكل التى كانت تواجه الزراع فى الأراضى الجديدة تمثلت فى كثرة الضمانات، وأرتفاع أسعار الفائدة على القروض الزراعية، وأرتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعى، وعدم وجود فروع للبنك قريبة للزراع، بالإضافة إلى المشاكل التسويقية، وعدم توافر الميكنة الزراعية اللازمة لإنجاز الأعمال المزرعية.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث فى إرتفاع المتطلبات التمويلية فى الأراضى الجديدة من ناحية، بالإضافة إلى بعض المشكلات الاقتصادية التى تواجه القطاع الزراعى فى الأراضى الجديدة والتى من أهمها انخفاض الدخل المزرعى، كذا إلغاء دعم مستلزمات الإنتاج الزراعى، وضعف دور التعاونيات فى توفيرها، وكذلك مشكلات الائتمان الزراعى والتى تتمثل فى عدم كفاية التمويل الذاتى لدى غالبية المزارعين، وزيادة معدلات الفائدة على القروض الزراعية، مما يؤدى إلى زيادة حالات التعثر فى سداد القروض الزراعية لعدم معرفة أو تقدير القدرة على السداد للمقترض، الأمر الذى يترتب عليه ضرورة دراسة الجدارة الائتمانية للمزارعين بمنطقة النوبارية للوقوف على مدى قدراتهم للوصول إلى التمويل اللازم للوفاء بمتطلبات العمليات الزراعية التى تحتاجها هذه الأراضى لتحسين خواصها وتحقيق المستوى الإنتاجى الذى يؤدى إلى رفع الكفاءة الاقتصادية.

أهداف البحث

وفى إطار التشخيص السابق للمشكلة فإن البحث يهدف إلى دراسة الجدارة الائتمانية لعينة من المزارعين فى منطقة النوبارية، للوقوف على مدى قدراتهم على تحقيق عائد يسمح بسداد القرض وتكلفته، بالإضافة إلى زيادة فى الدخل الصافى للمقترض، ولتحقيق هذا الهدف العام فإنه يلزم تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية لدراسة وتحليل كل من:

- الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمزارعين بعينة البحث.
- تغطية العائد من المحاصيل الزراعية للقروض التى يزرعها مزارعى العينة.
- أثر تغطية الائتمان للتكاليف على إنتاجية المحاصيل بعينة البحث.
- العلاقة بين الائتمان وصافى العائد الفدانى.
- أهم المشاكل التى تواجه أفراد عينة البحث وكيفية التغلب عليها.

مصادر البيانات والأسلوب البحثى

إعتمد البحث فى بياناته على مصدرين أساسيين أولها البيانات الثانوية المنشورة وغير المنشورة والتى تم الحصول عليها من جهاتها المختلفة مثل الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، والإدارة

المركزية للاقتصاد الزراعى، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، والبنك الزراعى المصرى، وبعض الدراسات ذات الصلة بموضوع البحث، ثانيها البيانات الأولية والتى تم الحصول عليها من خلال استمارات الاستبيان والتى صممت خصيصاً لهذا الغرض، والتى تم جمعها عن طريق المقابلة الشخصية لبعض المزارعين بمنطقة النوبارية.

كما إعتمد البحث على بعض طرق التحليل الاقتصادى الوصفى والكمى، وبعض أساليب التحليل الإحصائى والتى تتناسب مع طبيعة البيانات، ومن أهمها بعض المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بالسياسة الائتمانية الزراعية، واستخدام النسبة المالية لتغطية العائد للدين، بالإضافة إلى أثر تغطية الائتمان للتكاليف على إنتاجية محاصيل العينة، وكذلك العلاقات الدالية بين متوسط الإنتاجية ونسبة تغطية القروض الفدانية للتكاليف المتغيرة الفدانية لمحاصيل العينة.

عينة البحث

أجريت الدراسة الميدانية بمنطقة النوبارية والتى تمثل حوالى 71% من إجمالى المساحة المزروعة بالأراضى الجديدة، كما تمثل القروض الممنوحة للمزارعين بها من البنك الزراعى المصرى حوالى 72% من إجمالى القروض للأراضى الجديدة[4]، بالإضافة إلى تنوع إنتاج المحاصيل والخضر والفاكهة بها، وتوفير مصادر التمويل المختلفة خاصة البنك الزراعى المصرى، وتنوع الفئات الحيازية المستهدف دراستهم، وتبلغ جملة مساحة منطقة غرب النوبارية نحو 60 ألف فدان، ويتبعها أربعة جمعيات زراعية أساسية تشمل جميع الفئات الحيازية المختلفة. حيث تم إختيار فئة شباب الخريجين من جمعية الأبطال الزراعية، وفئة صغار الزراع من جمعية المستقبل الزراعية، وفئة المستثمرين من جمعية الشجاعة الزراعية.

وقد تم اختيار أفراد مزارعى العينة بطريقة عشوائية من سجلات 2 خدمات بالجمعيات الزراعية المختارة، وقد تم اختيار 75 مزارعاً بمختلف فئاتهم من هذه الجمعيات، حيث تم اختيار 30 مزارعاً من فئة شباب الخريجين من جمعية الأبطال الزراعية، كما تم اختيار30 مزارعاً من فئة صغار الزراع من جمعية المستقبل الزراعية، بينما تم اختيار 15 مزارعاً من فئة المستثمرين من جمعية الشجاعة الزراعية. باعتبار أن ذلك التوزيع لمفردات العينة تمثل مجتمع الدراسة تمثيلاً إحصائياً.

نتائج البحث

أولاً: الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمبحوثين بعينة البحث:

يتبين أن هناك ترابط لاستيضاح العلاقة بين الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والمقدرة الائتمانية لمزارعى الأراضى الجديدة بعينة البحث، تطلب الأمر دراسة هذه الخصائص للوقوف على القدرة الائتمانية والعوامل المؤثرة عليها.

أ: الخصائص الاجتماعية:

1- توزيع المزارعين (أو المبحوثين) فى عينة البحث وفقاً للفئات العمرية:

تبين من العينة أن عمر المزارعين تراوح بين 49 عاماً إلى 73 عاماً، حيث بلغ عدد الزراع أقل من 50 عام نحو 4 زراع يمثلون نسبة بلغت حوالى 5% من إجمالى العينة، وبلغ عدد الزراع من 50 عام إلى 60 عام 48 مزارعاً يمثلون نسبة بلغت حوالى 64% من إجمالى العينة، بينما بلغ عدد الزراع من 60 عام إلى 70 عام 20 مزارعاً يمثلون نسبة بلغت حوالى 27% من إجمالى العينة، أما عدد الزراع فوق 70 عام فقد بلغت نسبتهم حوالى 3 زراع يمثلون نسبة بلغت حوالى 4% من إجمالى العينة. مما يوضح أن النسبة الأكبر من مزارعى العينة كانت فى الفئة العمرية من 50 عاماً إلى 60 عاماً وهى المرحلة الأكثر خبرة التى يتمتع بها هؤلاء الزراع بالخبرة التى تعطيهم مقدرة ائتمانية أفضل

حيث تتوافر لديهم المعرفة اللازمة لتحقيق صافى عائد أفضل من الأنشطة الزراعية، وبالرغم من ذلك هم أقل اتجاهاً للحصول على القروض من الفئة الأقل عمراً.

2- توزيع المزارعين (أو المبحوثين) فى عينة البحث وفقاً للحالة التعليمية:

أوضحت نتائج العينة أن 17 مزارعاً يمثلون نسبة بلغت حوالى 22.7% من إجمالى العينة حاصلين على مؤهل دراسى جامعى، بينما كان هناك 38 مزارعاً يمثلون نسبة بلغت حوالى 50.7% من إجمالى العينة حاصلين على مؤهل دراسى متوسط، وأن 14 مزارعاً يمثلون نسبة بلغت حوالى 18.7% من إجمالى مفردات العينة ليس لديهم مؤهل دراسى ولكنهم يقرأون ويكتبون، وأن عدد 6 زراع يمثلون نسبة بلغت حوالى 8% من إجمالى العينة كانوا أميين لا يقرأون ولا يكتبون. مما سبق يتبين أن 55 مزارعاً يمثلون حوالى 73.3% من إجمالى العينة كانوا متعلمين حاصلين على مؤهل سواء جامعى أو متوسط، وهو ما يشير إلى أنه قد يؤدى ذلك لأرتفاع الإنتاجية لديهم نتيجة زيادة مستوى المعرفة وتطبيق التكنولوجيا الحديثة وما يترتب عليه من إرتفاع صافى الربحية، وبالتالى زيادة القدرة الائتمانية لديهم.

3- توزيع المزارعين (أو المبحوثين) فى عينة البحث وفقاً للحالة الاجتماعية، وعدد أفراد الأسرة:

تبين من العينة أن 73 مزارعاً يمثلون حوالى 97.3% من إجمالى العينة كانوا متزوجين، وأن أثنين فقط يمثلون حوالى 2.7% من إجمالى العينة كانوا غير متزوجين. أما بالنسبة لعدد أفراد الأسرة المقيمين مع المزارع قد تراوح بين فرد واحد وسبعة أفراد، حيث تبين أن 4 زراع يمثلون حوالى 5.3% من إجمالى العينة كان لديهم فرداً واحداً، وأن 13 مزارعاً يمثلون حوالى 17.3% من إجمالى العينة كان لديهم فردين، وأن 16 مزارعاً يمثلون حوالى 21.3% من إجمالى العينة كان لديهم ثلاثة أفراد، بينما كان هناك 18 مزارعاً يمثلون حوالى 24% من إجمالى العينة كان لديهم أربعة أفراد، وأن 13 مزارعاً يمثلون حوالى 17.3% من إجمالى العينة كان لديهم 5 أفراد، وكان هناك 6 زراع يمثلون حوالى 8% من إجمالى العينة لديهم 6 أفراد، وأن 5 زراع يمثلون حوالى 6.7% من إجمالى العينة لديهم 7 أفراد. مما سبق يتبين أن أغلب العينة كانوا متزوجين ولديهم أولاد مما يوفر لهم عامل الاستقرار الاجتماعى ودافع قوى يساعدهم على إتخاذ القرارات المناسبة للنهوض بالعملية الإنتاجية ورفع مستوى المعيشة، فكلما كان الزراع لديهم عدد أكبر من أفراد الأسرة فهم يمثلون مصدر للدخل سواء بالعمل داخل المزرعة وبالتالى الاستغناء عن العمالة المستأجرة، أو بالعمل خارج المزرعة والحصول على مرتبات تضاف إلى دخل المزارع أى أنهم يمثلون جزء من القدرة الائتمانية لدى المزارع، كما أن الاستقرار الإجتماعى يتبعه استقرار اقتصادى وقدرة ائتمانية أعلى، حيث يعرف بأنه كلما أرتفع مستوى الاستقرار الإجتماعى زاد الإتجاة نحو الإستقرار الاقتصادى وتحقيق إرتفاع مستوى مقدرة وجدارة أكبر.

ب: الخصائص الاقتصادية لمزارعى العينة:

1- توزيع المزارعين (أو المبحوثين) فى عينة البحث وفقاً لنوع العمل المزرعى:

تبين من عينة البحث أن 61 مزارعاً يمثلون حوالى 81% من إجمالى العينة كانوا يستأجرون عمال للأعمال المزرعية، وأن 14 مزارعاً يمثلون حوالى 19% من إجمالى العينة كانوا يقومون بالعمل العائلى للأعمال المزرعية. أى أن الغالبية العظمى من زراع العينة كانوا يستأجرون العمالة مما كان ذلك يمثل لهم عبء كبير فى زيادة التكاليف الإنتاجية نظراً لأرتفاع أجرة العمالة وزيادة تكاليف نقلهم إلى المزرعة حيث أن العمالة غالباً يتم جلبهم من خارج المنطقة، بالإضافة إلى أن بعض العمالة

غير مدربة على العمل المزرعى، ويعد هذا دافع قوى نحو الحاجة إلى الائتمان، وأن الحاجة إلى الائتمان تؤدى إلى الإهتمام بالسداد ولكفاءة السداد وبالتالى الجدارة الائتمانية.

2- توزيع المزارعين (أو المبحوثين) فى عينة البحث وفقاً للحيازة الأرضية الزراعية:

يتضح من العينة أن هناك تباين بين أفراد العينة للحيازة الأرضية الزراعية نظراً لإختلاف الفئة الحيازية بينهم. بالنسبة لفئة الخريجين فهم ليس لديهم أحد يمتلك أقل من خمسة أفدنة حيث أنهم حاصلين على خمسة أفدنة، وبالنسبة لفئة صغار الزراع فهم حاصلين على فدانين ونصف فدان، أما بالنسبة لفئة المستثمرين فإنهم يمتلكون حيازات زراعية متنوعة من 10 أفدنة إلى 35 فدان، وذلك يدل مع الإستقرار التملكى للحيازة الأرضية الزراعية الذى تؤدى إلى قوة الضمانات وبالتالى رفع القدرة الائتمانية.

3- توزيع المزارعين (أو المبحوثين) فى عينة البحث وفقاً لحيازة الأصول المزرعية:

تبين من العينة أن 23 مزارعاً يمثلون حوالى 31% من إجمالى مزارعى العينة يمتلكون حيوانات زراعية، بينما أن 43 مزارعاً يمثلون حوالى 57% من إجمالى مزارعى العينة يمتلكون آلات زراعية. تعد هذه الأصول التى يمتلكها الزراع مصدر قوة ومقدرة ائتمانية لديهم وتعتبر هذه الأصول كضمان فى الحصول على القروض الزراعية فى حالة تعثر المزارع عن السداد وذلك من خلال بيع بعض الحيوانات، والتغلب على نقص التمويل الذاتى بالحصول على دخل شبة يومى من بيع المنتجات الحيوانات المختلفة من الألبان ومنتجاتها، بالإضافة إلى تأجير الآلات الزراعية والتى تعد كمصدر للدخل، وبالتالى زيادة القدرة الائتمانية للمزارع وكفاءة السداد.

4- توزيع المزارعين (أو المبحوثين) فى عينة البحث وفقاً لمتوسط الدخل الشهرى للأسرة:

يتضح من بيانات العينة أن متوسط الدخل الشهرى للأسرة بلغ نحو 5760 جنيهاً، حيث بلغ متوسط الدخل الشهرى للأسرة من الأنشطة الزراعية نحو 4695 جنيهاً تمثل حوالى 81% من متوسط إجمالى الدخل الشهرى للأسرة، بينما بلغ متوسط الدخل الشهرى للأسرة من الأنشطة غير الزراعية نحو 1065 جنيهاً تمثل حوالى 19% من متوسط إجمالى الدخل الشهرى للأسرة. يتضح مما سبق أن متوسط الدخل الشهرى لمزارعى العينة الأكبر كان يتمثل فى الأنشطة الزراعية خاصة الإنتاج النباتى لأنه يعتبر النشاط المفضل للزراع كمصدر للدخل، وهذا داعم للقدرة الائتمانية حيث أن الضمان الأساسى للعملية الائتمانية هى الأنشطة الزراعية.

جدول رقم (1): متوسط الدخل الشهرى للأسرة لدى أفراد العينة.

مصدر الدخل	متوسط الدخل الشهرى	%
من الأنشطة الزراعية	4695	81
من الأنشطة غير الزراعية	1065	19
الإجمالى	5760	100.0

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان بعينة البحث.

5- توزيع المزارعين (أو المبحوثين) فى عينة البحث وفقاً للتمويل الذاتى:

تبين من بيانات الجدول رقم (2) أن 29 مزارعاً يمثلون حوالى 38.7% من أفراد العينة أقروا بأن التمويل الذاتى لديهم كان كافياً أى لديهم مقدرة ائتمانية ذاتية، بينما أن 46 مزارعاً يمثلون حوالى 61.3% من أفراد العينة أقروا بأن التمويل الذاتى لديهم كان غير كافياً. ويرجع ذلك إلى زيادة أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعى من ناحية، وانخفاض أسعار بيع المحاصيل الزراعية وصعوبة التسويق من

ناحية أخرى، وبالتالى انخفاض صافى الدخل المزارعى أى أنهم يحتاجون إلى تمويل خارجى ليساعدهم فى تمويل العمليات المزرعية.

جدول رقم (2): مدى كفاية التمويل الذاتى لدى أفراد العينة.

كفاية التمويل الذاتى	العدد	%
كافى	29	38.7
غير كافى	46	61.3
الإجمالى	75	100.0

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان بعينة البحث.

6- توزيع المزارعين (أو المبحوثين) فى عينة البحث وفقاً لنسبة التمويل الذاتى %:

توضح بيانات الجدول رقم (3) نسبة التمويل الذاتى لدى أفراد العينة، حيث تبين أن 29 مزارعاً يمثلون حوالى 38,7% كانت نسبة التمويل الذاتى لديهم 100%، وأن 27 مزارعاً يمثلون حوالى 36% كانت نسبة التمويل الذاتى لديهم من 80% إلى 65%، بينما 19 مزارعاً يمثلون حوالى 25.3% كانت نسبة التمويل الذاتى لديهم أقل من 65% أى أن حوالى 61.3% من مزارعى العينة كانت نسبة التمويل الذاتى لديهم منخفضة، وبالتالى فإنهم فى حاجة إلى الحصول على تمويل خارجى للإنفاق على العمليات الإنتاجية، مما يعنى أن يكون ذلك دافعاً لحدوث جدارة ائتمانية حيث أستخدام القروض فى مجالها وسدادها يعد كفاءة إنتاجية منها.

جدول رقم (3): نسبة التمويل الذاتى لأفراد العينة.

نسبة التمويل الذاتى	العدد	%
100	29	38.7
80- 65	27	36.0
أقل من 65	19	25.3
الإجمالى	75	100.0

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان بعينة البحث.

7- توزيع المزارعين (أو المبحوثين) فى عينة البحث وفقاً للضمانات المقدمة للبنك للحصول على القرض:

من بيانات الجدول رقم (4) تبين أن 14 مزارعاً يمثلون حوالى 39% من أفراد العينة الحاصلين على قروض أقروا بأن الضمانات التى يقدمها المزارع للبنك للحصول على القرض كانت مقبولة، وأن 22 مزارعاً يمثلون حوالى 61% من أفراد العينة الحاصلين على قروض أقروا بأن الضمانات التى يقدمها المزارع للبنك للحصول على القرض كان مغالى فيها. ومن ثم فإن الضمانات التى يطلبها البنك من الزراع للحصول على القرض تعد عبء عليهم قد يؤدى إلى عزوف كثير من الزراع عن التعامل مع البنك لصعوبة توفير هذه الضمانات التى يطلبها البنك، بالتالى إنخفاض فى تحقيق الجدارة الائتمانية.

جدول رقم (4): الضمانات التى يطلبها البنك للحصول على القروض.

الضمانات	العدد	%
مقبولة	14	38.9
مغالى فيها	22	61.1
الإجمالى	36	100.0

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان بعينة البحث.

8- الضمانات التى يطلبها البنك:

تشير بيانات الجدول رقم (5) أن إجمالى أفراد العينة الحاصلين على قروض وعددهم 36 مزارعاً يمثلون حوالى 100% قد أقروا بأن الضمانات التى يطلبها البنك للحصول على القرض تمثلت فى ملكية الحيازة الأرضية، بالإضافة إلى التوقيع على شيكات، وأن 12 مزارعاً منهم يمثلون حوالى 33% من أفراد العينة الحاصلين على قروض أقروا بأن الضمانات التى يطلبها البنك للحصول على القرض كانت تتمثل فى ملكية الحيازة الأرضية، والتوقيع على شيكات، بالإضافة إلى ضرورة وجود ضامن للقرض مع المزارع. فإن تعدد الضمانات التى يطلبها البنك تعد كثيرة ومبالغ فيها بالنسبة لقيمة القروض التى يمنحها، الأمر الذى يتطلب قيام البنك باتباع سياسة جديدة تقوم على تبسيط وتخفيف الضمانات التى يطلبها البنك والتى قد تعد عائقاً أمام الكثير من المزارعين خاصة صغارهم الذين لا تتوافر لديهم كافة هذه الضمانات مما يؤدى إلى عزوف الكثير منهم عن التعامل مع البنك، وبالتالى اللجوء إلى مصادر أخرى كالتجار أو المرابين وغيرهم للحصول على ما يحتاجون إليه بعيداً عن الضمانات التى يطلبها البنك.

جدول رقم (5): نوعية الضمانات التى يطلبها البنك.

الضمانات المطلوبة	العدد	%
حيازة الأرض + التوقيع على شيكات	24	66.7
حيازة الأرض + التوقيع على شيكات + ضامن للقرض	12	33.3
الإجمالى	36	100.0

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان بعينة البحث.

9- الحصول على القروض الزراعية:

تشير بيانات الجدول رقم (6) أن 36 مزارعاً يمثلون حوالى 48% من أفراد عينة البحث قد حصلوا على قروض زراعية من البنك الزراعى المصرى، وتبين أن 39 مزارعاً يمثلون حوالى 52% من أفراد العينة لم يحصلوا على قروض زراعية من أى مصدر. بالنسبة للزراع الحاصلين على قروض زراعية فقد تبين أن 27 مزارعاً يمثلون حوالى 75% منهم قد حصلوا على قروض إنتاج نباتى وهى نسبة مرتفعة نظراً لأن الإنتاج النباتى هو النشاط الرئيسى الذى يعتمد عليه المزارع فى الحصول على الدخل، بينما أن 9 زراع يمثلون حوالى 25% من الزراع الحاصلين على قروض قد حصلوا على قروض إنتاج حيوانى وهى نسبة منخفضة نظراً لعدم الأهتمام بأنشطة الثروة الحيوانية فى هذه المناطق بالرغم من أهميتها الإنتاجية والاقتصادية لذا يجب الأهتمام بهذا النشاط الهام من أجل تحسين خواص التربة وزيادة الدخل المزرعى، وبالنسبة للزراع الذين لم يحصلوا على قروض زراعية قد يرجع إما لأنهم يتمتعون بقدرة ائتمانية ذاتية أى لديهم تمويل كافى لتغطية احتياجاتهم التمويلية المطلوبة، أو لعدم قدرتهم الائتمانية فى الحصول على قروض من البنك نتيجة كثرة الاجراءات الروتينية والتى تعد عائقاً أمام المزارعين فى الحصول على القروض، بالإضافة إلى أن هناك بعض الزراع لا يريدون التعامل مع البنك بصفة عامة.

جدول رقم (6): الحصول على قروض زراعية من البنك الزراعى المصرى.

البيـــــــــان	العدد	%
حاصل على قروض زراعية	36	48.0
غير حاصل على قروض زراعية	39	52.0
الإجمالى	75	100.0

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان بعينة البحث.

10- مدى كفاية قيمة القرض:

تبين من بيانات الجدول رقم (7) أن 23 مزارعاً يمثلون حوالى 64% من أفراد العينة الحاصلين على قروض أقروا بأن قيمة القرض كانت كافية لما يحتاجه المزارع، وأن 13 مزارعاً يمثلون حوالى 36% من أفراد العينة الحاصلين على قروض أقروا بعدم كفاية قيمة القرض، مما يستوجب زيادة قيمة القروض وفقاً للإحتياجات الفعلية المطلوبة لكل محصول من خلال لجنة تقييم متخصصة فى هذا المجال.

جدول رقم (7): مدى كفاية قيمة القرض بالنسبة لأفراد العينة.

قيمة القرض	العدد	%
كافى	23	63.9
غير كافى	13	36.1
الإجمالى	36	100.0

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان بعينة البحث.

11- تناسب مواعيد صرف القرض:

من بيانات الجدول رقم (8) تبين أن 21 مزارعاً يمثلون حوالى 58% من أفراد العينة الحاصلين على قروض أقروا بأن مواعيد صرف القرض فى أوقاتها كانت مناسبة، وأن 15 مزارعاً يمثلون حوالى 42% من أفراد العينة الحاصلين على قروض أقروا بأن مواعيد صرف القرض كانت غير مناسبة. حيث يؤدى صرف القرض فى موعده المناسب إلى زيادة الإنتاج باستخدام القرض فى الوقت المناسب للعمليات الإنتاجية المطلوبة، وبالتالى زيادة الكفاءة الائتمانية للزراع المقترضين، يرجع عدم مناسبة صرف القرض إلى كثرة الإجراءات الروتينية كطلب البنك أوراق وإجراءات طويلة لاتمام صرف القرض، ويؤدى تأخر صرف القرض إلى قلة الإنتاج وذلك لعدم توفير الأموال اللازمة لخدمة المحصول فى الوقت المناسب، مما يكون سبباً فى انخفاض مستوى القدرة الائتمانية للمزارعين .

جدول رقم (8): مواعيد صرف القرض فى أوقاتها.

ميعاد الصرف	العدد	%
مناسب	21	58.3
غير مناسب	15	41.7
الإجمالى	36	100.0

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان بعينة البحث.

12- مدى الإستفادة من القرض:

تبين من بيانات الجدول رقم (9) أن 34 مزارعاً يمثلون حوالى 94% من أفراد العينة الحاصلين على قروض أقروا بأنهم قد إستفادوا من القرض فى زيادة دخلهم، وأن 2 فقط من الزراع يمثلون حوالى 6% من أفراد العينة الحاصلين على قروض أقروا بأنهم لم يستفيدوا من القرض. حيث تبين أن 10 زراع يمثلون حوالى 29% من الزراع الذين استفادوا من القرض قد أقروا بأن القرض ساعدهم فى زيادة دخل الأسرة، وتشغيل أفراد الأسرة. وأن 9 زراع يمثلون حوالى 26% من الزراع الذين استفادوا من القرض أقروا بأن القرض ساعدهم فى زيادة دخل الأسرة، وشراء ألات زراعية، وتشغيل أفراد الأسرة. وأن 7 زراع يمثلون حوالى 21% من الزراع الذين استفادوا من القرض أقروا بأن القرض ساعدهم فى زيادة دخل الأسرة. وأن 5 مزارعين يمثلون حوالى 15% من الزراع الذين استفادوا من القرض قد أقروا بأن القرض ساعدهم فى زيادة دخل الأسرة، وشراء آلات زراعية. وأن

ثلاثة زراع يمثلون حوالى 9% من الزراع الذين استفادوا من القرض أقروا بأن القرض ساعدهم فى زيادة دخل الأسرة، وشراء آلات زراعية، وتشغيل أفراد الأسرة، وشراء حيوانات مزرعية. مما يوضح أن الغالبية العظمى قد استفادوا من حصولهم على القروض الزراعية وأن القرض كان مفيداً لهم.

جدول رقم (9): مدى الاستفادة من القرض فى زيادة دخلهم.

مدى الأستفادة من القرض	العدد	%
يستفيد	34	94.4
لم يستفيد	2	5.6
الإجمالى	36	100.0

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان بعينة البحث.

13- مناسبة مواعيد سداد القرض:

من بيانات الجدول رقم (10) تبين أن 21 مزارعاً يمثلون حوالى 58% من أفراد العينة الحاصلين على قروض أقروا بأن مواعيد سداد القرض للبنك كانت مناسبة، وأن 15 مزارعاً يمثلون حوالى 42% من أفراد العينة الحاصلين على قروض أقروا بأن مواعيد سداد القرض كانت غير مناسبة. فقد يرجع سداد القرض فى موعده إلى استخدام القرض الاستخدام الأمثل وزيادة الإنتاج وبالتالى كان ميعاد سداد القرض مناسب لهم، أما عدم مناسبة مواعيد سداد القرض فقد ترجع إلى تأخر صرف القرض مما يؤدى إلى تأخر الإنتاج وصعوبة التسويق، مما يستوجب إتخاذ البنك سياسة جديدة من شأنها أن يكون ميعاد سداد القرض مناسب لحصاد المحصول وتسويقه بسعر مناسب حتى لا يضطر المزارع لبيع المحصول بأى سعر لسداد قيمة القرض.

جدول رقم (10): مواعيد سداد القرض للبنك.

ميعاد السداد	العدد	%
مناسب	21	58.3
غير مناسب	15	41.7
الإجمالى	36	100.0

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان بعينة البحث.

14- الإجراءات التى يتخذها البنك فى حالة عدم السداد:

تشير بيانات الجدول رقم (11) إلى أن الاجراءات التى يتخذها البنك مع الزراع فى حالة عدم سداد قيمة القرض فى ميعادها، حيث أقر 28، 16، 11، 4، 3 من الزراع، يمثلون حوالى 45.2%، 25.8%، 17.7%، 6.5%، 4.8% من جملة تكرارات العينة على الترتيب، أن هذه الإجراءات تتمثل فى، تخاذ الإجراءات القانونية ضد المزارع، الحجز على الأرض، الحجز على المحصول، تدوير القرض، جدولة الديون وذلك على الترتيب. مما سبق يتبين أن هذه الإجراءات التى يتخذها البنك ضد المزارع فى حالة التعثر قد تؤدى إلى أن المزارع يضطر إلى تصفية ممتلكاته أو بيع أرضه لسداد هذا القرض أو الحجز عليه وضياع وتشرد أسرته وهذا لا يتناسب مع الدور الذى أنشىء البنك من أجله وهو مساعدة الزراع، فلابد من أتخاذ إجراءات ميسرة تساعد المزارع على سداد ديونه والاستفادة من هذا القرض.

جدول رقم (11): الأجراءات التى يتخذها البنك مع الزراع فى حالة عدم سداد قيمة القرض.

الإجراءات	تكرارات العينة	% من إجمالى تكرارات العينة	% من إجمالى العينة
إتخاذ الإجراءات القانونية ضد المزارع	28	45.2	37.3
الحجز على الأرض	16	25.8	21.3
الحجز على المحصول	11	17.7	14.7
تدوير القرض	4	6.5	5.3
جدولة الديون	3	4.8	4.0
الإجمالى	62	100.0	-

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان بعينة البحث.

15- التعامل مع البنك مستقبلاً:

تبين من بيانات الجدول رقم (12) أن 14 مزارعاً يمثلون حوالى 39% من أفراد العينة الحاصلين على قروض يرغبون فى التعامل مع البنك مستقبلاً، وأن 22 مزارعاً يمثلون حوالى 61% من أفراد العينة الحاصلين على قروض لا يرغبون فى التعامل مع البنك مستقبلاً. بالنسبة للزراع الذين يرغبون فى التعامل مع البنك قد يرجع إلى أن بعضهم يحقق عائد مناسب من حصولهم على القروض الزراعية، أو ليس أمامهم غير البنك للحصول على مايحتاجون إليه من أموال فى الوقت المناسب لهم، أما بالنسبة للزراع الذين لا يرغبون فى التعامل مع البنك فراجع لعدة أسباب سوف توضح لاحقاً.

جدول رقم (12): رغبة الزراع فى التعامل مع البنك مستقبلاً.

الرغبة فى التعامل	العدد	%
يرغب	14	38.9
لا يرغب	22	61.1
الإجمالى	36	100.0

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان بعينة البحث.

16- أسباب عدم تعامل الزراع مع البنك:

توضح بيانات الجدول رقم (13) التوزيع النسبى لأسباب عدم تعامل الزراع مع البنك أن 24 مزارعاً يمثلون نحو 24% من إجمالى تكرارات العينة يرون أن كثرة الضمانات المطلوبة للحصول على القروض الزراعية تعد من أهم أسباب عدم تعامل الزراع مع البنك، وأن 20 مزارعاً يمثلون حوالى 20% من إجمالى تكرارات العينة يرون أن أرتفاع أسعار الفائدة على القروض الزراعية من أسباب عدم تعامل الزراع مع البنك، ويرى 19 مزارعاً يمثلون حوالى 19% من إجمالى تكرارات العينة أن كثرة الأجراءات الروتينية التى يتبعها البنك للحصول على القروض تعد من الأسباب التى تؤدى إلى عدم تعامل الزراع مع البنك، بينما يرى 14 مزارعاً يمثلون حوالى 14% من إجمالى تكرارات العينة أن قصر فترة سداد قيمة القرض من أسباب عدم تعامل الزراع مع البنك، ويرى 10 زارع يمثلون حوالى 10% من إجمالى تكرارات العينة أن من أسباب عدم تعامل الزراع مع البنك هى قلة قيمة القرض الممنوح لكل محصول، فى حين يرى 9 زارع يمثلون حوالى 9% من إجمالى تكرارات العينة أن عدم مراعاة ظروف المزارع من أسباب عدم التعامل مع البنك، وأن 2 من الزراع يمثلون حوالى 2% من إجمالى تكرارات العينة أقروا أن قصر فترة السماح لسداد القرض من أسباب

عدم تعامل الزراع مع البنك، كما أقر أيضاً 2 من الزراع يمثلون حوالى 2% من إجمالى تكرارات العينة رفضهم التعامل مع البنك بصفة عامة. مما يستوجب بالضرورة أن يتبع البنك سياسة جديدة لمعالجة هذه الأسباب تؤدى إلى جذب الزراع للتعامل معه.

جدول رقم (13): التوزيع النسبى لتكرارات أسباب عدم تعامل زراع العينة مع البنك.

الأسباب	تكرارات العينة	% من إجمالى تكرارات الأسباب	% من إجمالى العينة
كثرة الضمانات المطلوبة للحصول على القروض الزراعية	24	24	32.0
أرتفاع أسعار الفائدة على القروض الزراعية	20	20	26.7
كثرة الأجراءات الروتينية التى يتبعها البنك	19	19	25.3
قصر فترة سداد قيمة القرض	14	14	18.7
انخفاض قيمة القرض الممنوح لكل محصول	10	10	13.3
عدم مراعاة ظروف المزارع	9	9	12.0
قصر فترة السماح لسداد القرض	2	2	2.7
يرفض التعامل مع البنك	2	2	2.7
الإجمالى	100	100	-

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان بعينة البحث.

17- المصدر البديل عن البنك:

ويتبين من بيانات الجدول رقم (14) أن 22، 6، 2 من الزراع يمثلون حوالى 73.3%، 20%، 6.7% من إجمالى تكرارات العينة على الترتيب، أقروا أن المصدر البديل المتاح للزراع الذين لا يرغبون فى التعامل مع البنك يتمثل فى، التجار، التمويل الذاتى، الأقارب والأصدقاء على الترتيب، بينما لم يقر أحد بالجمعية الزراعية كبديل عن البنك نظراً لعدم قيام الجمعيات بتوفير القروض الزراعية بالرغم من أن الجمعيات التعاونية الزراعية هى أقرب للمزارع عن أى مصدر آخر لذا فلابد من تفعيل دورها لما لها من أهمية كبيرة فى خدمة المزارع حيث يمكنها اقراض الزراع وتسويق المحصول من خلالها.

جدول رقم (14): التوزيع النسبى لتكرارات المصدر البديل عن البنك بعينة البحث.

المصدر	تكرارات العينة	% من إجمالى تكرارات العينة	% من إجمالى العينة
التجار	22	73.3	29.3
الجمعية الزراعية	0	0	0
التمويل الذاتى	6	20.0	8.0
الأقارب والأصدقاء	2	6.7	2.7
الإجمالى	30	100.0	-

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان بعينة البحث.

18- أسباب تعامل الزراع مع المصدر البديل عن البنك:

توضح بيانات جدول رقم (15) أن 30، 14، 8، 6، 5، 4، 3 مزارعاً يمثلون حوالى 42.9%، 20%، 11.4%، 8.6%، 7.1%، 5.7%، 4.3% من جملة تكرارات العينة على الترتيب، قد أقروا أن أسباب تعامل الزراع مع المصدر البديل عن البنك تمثلت فى، سهولة الحصول على ما يحتاج إليه المزارع من قروض، البعد عن الإجراءات الروتينية التى يتبعها البنك، ضمان تسويق المحصول من خلال التاجر، عادة لا يطلب التاجر ضمانات مجحفة، ربط سداد القرض بالتسويق، غالباً لا يوجد سعر فائدة على القروض، الاعتماد على التمويل الذاتى.

جدول رقم (15): التوزيع النسبى لتكرارات أسباب تعامل الزراع مع المصدر البديل عن البنك.

الأسباب	تكرارات العينة	% من إجمالى تكرارات الأسباب	% من إجمالى العينة
سهولة الحصول على ما يحتاج إليه المزارع من قروض	30	42.9	40
بعيداً عن الإجراءات الروتينية التى يتبعها البنك	14	20.0	18.7
ضمان تسويق المحصول من خلال التاجر	8	11.4	10.7
عادة لا يطلب التاجر ضمانات	6	8.6	8
ربط سداد القرض بالتسويق	5	7.1	6.7
غالباً لا يوجد سعر فائدة على القروض	4	5.7	5.3
الاعتماد على التمويل الذاتى	3	4.3	4.0
الإجمالى	70	100.0	-

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان بعينة البحث.

ثانياً: نسبة تغطية عائد المحصول للدين بعينة البحث:

لدراسة الجدراة الائتمانية لمزارعى العينة والوقوف على مدى قدرتهم على تحقيق عائد وزيادة الدخل الصافى للمقترض يسمح بسداد القرض وتكلفته، تعين قياس بعض المؤشرات المالية للمزارعين كما يتبين مما يلى.

هذه النسبة تقيس عدد مرات تغطية إجمالى عائد المحصول للدين، ويمكن قياسها بالمعادلة التالية.

نسبة تغطية عائد المحصول للدين = إجمالى العائد / إجمالى الدين.

وقد تبين من عينة البحث أن نسبة تغطية إجمالى متوسط عائد المحاصيل الحقلية للدين قد حقق أكثر من مره، حيث غطى العائد من المحاصيل نحو 1.4 لقيمة القرض. وقد اختلف هذا المتوسط بين فئات العينة حيث بلغ نحو 1.4 عن إجمالى الدين فى كلاً من فئة الخريجين، وصغار الزراع، بينما بلغ نحو 1.6 فى فئة المستثمرين عن إجمالى الدين، ويرجع ذلك إلى أن فئة المستثمرين لديهم مقدرة أئتمانية مرتفعة عن فئة الخريجين وصغار الزراع.

وتبين أن نسبة تغطية إجمالى متوسط عائد محاصيل الخضر للدين فقد حقق تغطية للقرض أكثر من مرتين نحو 2.2 عن إجمالى الدين. وقد اختلف هذا المتوسط بين فئات العينة حيث بلغ نحو 2.3 عن إجمالى الدين فى فئة الخريجين، وبلغ نحو 1.9 عن إجمالى الدين فى فئة صغار الزراع، بينما بلغ حوالى 2.3 عن إجمالى الدين فى فئة المستثمرين. يوضح ذلك ان المستثمرين و الخريجين هم أعلى فئتان وذلك لأنهم يتمتعون بالمقدرة الائتمانية والخبرة .

كما تبين ان نسبة تغطية العوائد لمتوسط إجمالى القروض لمحاصيل الفاكهة فقد حقق ثلاث مرات عن إجمالى الدين. وقد اختلف هذا المتوسط بين فئات العينة، فقد حقق أكثر من ثلاث مرات، نحو 3.3 مرة عن إجمالى الدين فى فئة صغار الزراع، بينما بلغ 4.5 مرة عن إجمالى الدين فى فئة المستثمرين.

أ: نسبة تغطية العوائد لقروض محاصيل عينة البحث:

1- تغطية العائد للدين للمحاصيل الحقلية:

يتضح من الجدول رقم (16) أن نسبة متوسط تغطية العائد للدين بالعينة لمحصول القمح تصل إلى حوالى 160% من الفئة الاقراضية المقررة من البنك لمحصول القمح، ووصلت نسبة متوسط تغطية العائد للدين بالعينة لمحصول الذرة إلى حوالى 120% من الفئة الاقراضية المقررة من البنك لمحصول الذرة. مما سبق يتبين أن كل المحاصيل الحقلية لديها عائد يغطى الدين المطلوب أى أنهم لديهم مقدرة ائتمانية عالية. وإن كان البنك يحطاط للقروض عالية المخاطرة التى لا يغطى العائد الكلى للمحاصيل بنسبة 100%، بالرغم من أن كل العينة لديهم ضمانات أخرى بخلاف العائد المحصولى مما يجعل لديهم القدرة الائتمانية التى تفوق 100% من العائد المحصولى لديهم بل يوجد بعض المحاصيل التى يمكن أن تغطى الدين البنكى من صافى العائد المحصولى.

2- تغطية العائد للدين بمحاصيل الخضر:

كما تبين من بيانات الجدول رقم (16)، أن نسبة متوسط تغطية العائد للدين بالعينة لمحصول الطماطم قد تصل إلى حوالى 290% من الفئة الاقراضية المقررة من البنك لمحصول الطماطم، كما وصلت أيضاً نسبة متوسط تغطية العائد للدين بالعينة لمحصول البطاطس إلى حوالى 180% من الفئة الاقراضية المقررة من البنك لمحصول البطاطس. ويتبين أيضاً مما سبق أن كل محاصيل الخضر لديها صافى عائد يغطى الدين المطلوب أى أنهم لديهم قدرة ائتمانية عالية.

جدول رقم (16): متوسط تغطية العائد للدين بمحاصيل عينة البحث

نوع المحصول	متوسط إجمالى العائد	متوسط صافى العائد	متوسط الدين بالعينة للمحصول	نسبة تغطية متوسط العائد للدين للمحصول	تغطية صافى العائد للدين
القمح	14887	5563	9413	1.6	0.59
الذرة الشامية	11830	3527	9737	1.2	0.36
متوسط المحاصيل الحقلية	13358.5	4545	9575	1.4	0.475
الطماطم	53736	20645	18437	2.9	1.12
البطاطس	43977	15703	25060	1.8	0.36
متوسط محاصيل الخضر	48865.5	18174	21748.5	2.3	0.88
الموز	942000	155333	190447	4.9	0.82
الليمون	50000	22500	18437	2.7	1.22
متوسط محاصيل الفاكهة	496000	88916.5	104442	3.8	1.02

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات العينة.

3- تغطية العائد للدين بمحاصيل الفاكهة:

ويتبين من الجدول رقم (16) السابق، أن نسبة متوسط تغطية العائد للدين بالعينة لمحصول الموز قد تصل إلى حوالى 490% من الفئة الاقراضية المقررة من البنك لمحصول الموز، فى حين وصلت نسبة متوسط تغطية العائد للدين بالعينة لمحصول الليمون إلى حوالى 270% من الفئة الاقراضية المقررة من البنك لمحصول الليمون. كما يتبين أيضاً مما سبق أن كل محاصيل الفاكهة لديها صافى عائد يغطى الدين المطلوب أى أنهم لديهم مقدرة ائتمانية عالية.

ثالثاً: أثر تغطية الائتمان للتكاليف على إنتاجية المحاصيل:

يؤدى الائتمان الزراعى دوراً هاماً فى الارتقاء بمستوى الإنتاجية للمحاصيل من خلال زيادة قدرة المزارع على استخدام مزيد من المدخلات الإنتاجية بالإضافة إلى تسهيل استخدام الوسائل الفنية والتكنولوجية، مما يتوقع أن ينعكس فى زيادة الإنتاجية، ومن ثم الإنتاج الكلى من هذه المحاصيل وهناك عوامل أخرى كثيرة تؤثر على إنتاجية المحاصيل لم تؤخذ فى الاعتبار، حيث أن الهدف هو دراسة تأثير نسبة تغطية القروض للتكاليف. وسوف يتناول هذا الجزء اختبار العلاقة بين نسبة تغطية القروض للتكاليف كمتغير مستقل والإنتاجية الفدانية كمتغير تابع، يفترض أن يتأثر بالمزيد من القروض لمساعدة المزارعين على استخدام مزيد من المدخلات الزراعية لتحقيق إنتاج أعلى وذلك خلال الفترة (2005 – 2016) وللمحاصيل موضع البحث.

وقد تبين من الجدول رقم (17) أن زيادة حجم القروض لتغطية التكاليف المتغيرة كان له أثر إيجابى على الإنتاجية بالنسبة للمحاصيل موضع البحث وهى الذرة الشامية، الطماطم، البطاطس، الليمون المالح، ماعد محصولى القمح، الموز حيث لم تثبت المعنوية الاحصائية لمعامل التحديد مما يعنى أن متوسط الانتاجية يدور حول متوسطها الحسابى والبالغ 17.9، 23.3 على الترتيب، بينما المحاصيل الأخرى يشير قيمة معامل التحديد لها ما بين 44% - 92% من التغير فى الإنتاجية الفدانية للمحاصيل المذكورة تعزى إلى زيادة فى حجم القروض لتغطية التكاليف، مما يعد مؤشراً جيداً لفاعلية زيادة حجم القروض فى تشجيع استخدام التكنولوجيا.

رابعاً: العلاقة بين الائتمان وصافى العائد الفدانى:

مما لاشك فيه أن صافى العائد الفدانى يساهم إلى حد كبير فى مدى إمكانية توفير الأموال اللازمة للعملية الإنتاجية، فارتفاع هذا العائد يساعد على انخفاض الحاجة إلى الائتمان ويدفع المنتجين إلى الاستمرار وتوفير احتياجات المحاصيل سواء مستلزمات أو مصروفات نقدية، وبالتالى فإن هناك علاقة بين الائتمان الفدانى وصافى العائد الفدانى تعكس حقيقة دور السياسات الائتمانية فى الاهتمام بتشجيع زراعة المحاصيل الزراعية الأساسية.

جدول (17): العلاقات الدالية بين متوسط الإنتاجية ونسبة تغطية القروض الفدانية للتكاليف المتغيرة الفدانية لمحاصيل العينة خلال الفترة (2005- 2016)

المحصول	الـــــدالة	المتوسط	ر2	ف
القمح	ص هـ = 18.80- 0.759 س هـ (0.37 -)	17.9	0.13	0.136
الذرة الشامية	ص هـ = 53.83 + 2601.17 س هـ *(2.78)	22.14	0.44	*7.7
البطاطس	ص هـ = 3925.23 + 5714.7 س هـ *(3.24)	11.61	0.51	*9.37
الطماطم	ص هـ = 3329.1+ 0.38 س هـ *(3.1)	15	0.49	*9.4
الليمون المالح	ص هـ = 4105.3 – 1.28 س هـ **(11.04 -)	10.13	0.92	**121.84
الموز الوليم	ص هـ = 43055.2 - 57559 س هـ (1.25 -)	23.26	0.14	1.56

**** معنوى عند مستوى معنوية 0.01 * معنوى عند مستوى معنوية 0.05 حيث: ص هـ = متوسط الإنتاجية الفدانية.**

س هـ = نسبة تغطية القروض الفدانية للتكاليف المتغيرة للمحاصيل المناظرة فى السنة هـ

هـ = 1، 2، 3، 12

المصدر: - وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، نشرة الأحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة.

- البنك الزراعى المصرى، قطاع الائتمان، إدارة منح الائتمان، بيانات غير منشورة.

وقد تبين أن محاصيل العينة تختلف فيما بينها من حيث صافى العائد الفدانى اختلافاً كبيراً حيث بلغ هذا العائد نحو 3165.9، 2353.9، 4627.7، 13167، 10624.8، 37835.3 جنيه / فدان لمحاصيل القمح والذرة الشامية والبطاطس والطماطم والليمون المالح والموز الوليم على الترتيب كمتوسط للفترة من (2005 – 2016) وبالتالى فإن هذا الاختلاف فى صافى العائد سوف يؤثر بشكل كبير على إنتاجية تلك المحاصيل ومن ثم فإن التسهيلات الائتمانية سوف تؤدى دوراً كبيراً فى الحد من التقلبات الشديدة فى المساحات المنزرعة بتلك المحاصيل. ونتيجة لذلك وتخفيفاً للعبء الواقع على المنتجين الزراعيين فقد اتجهت السياسة الائتمانية إلى مواكبة فئات القروض سنوياً مع الأرتفاع المستمر فى التكاليف وربطها بالعائد حيث يراعى أن تكون القروض تغطى تكلفة الإنتاج إلا أنه وحتى الآن لازالت القروض الممنوحة لتلك المحاصيل لا تغطى حتى التكاليف المتغيرة لمعظم المحاصيل.

ويتضح من جدول (18) أنه بتقدير العائد على الجنيه / قرض للمحاصيل موضع البحث خلال الفترة (2005 – 2016) وهى فترة استقرار أسعار الفائدة عند 8.5% وزيادة الفئات التسليفية يتضح أن العائد على الجنيه كان مختلفاً بسبب التباين فى صافى العائد وكان أكثر ما يمكن بالنسبة لمحصول الموز حيث بلغ نحو 5.5 جنيه / قرض، يليه محصول الطماطم بعائد قدر بنحو 3.1 جنيه، ثم محصول الليمون المالح بعائد قدره 2.4 جنيه، أما محاصيل البطاطس والقمح والذرة فقد حققوا عائد منخفض بلغ نحو 1.4، 1.4، 1.3 جنيه على الترتيب.

جدول رقم (18): متوسط العائد على الجنيه من القروض الزراعية المقدمة من البنك الزراعى المصرى لمحاصيل العينة خلال الفترة (2005 – 2016).

البيان / المحصول	قمح	ذرة شامية	بطاطس	طماطم	ليمون مالح	موز وليم
1- تكلفة عناصر لم يقدم لها قروض(1)	- 419.3	- 126.7	1515	- 1162	5235	14863
2- القيمة الإيجارية	1593.8	1270.6	1377.8	1593.8	3041.7	1593.8
3- عائد المزارع(2)	1593.8	1270.6	1377.8	1593.8	3041.7	1593.8
4- الجملة	2696.3	2414.5	4270.6	2025.4	11318.8	18050.8
5- تكلفة عناصر قدم لها قروض(3)	3103.9	2977.8	7424.8	5130.9	5290.1	8387.9
6- الإيراد الكلى	7174.8	6286	14473.8	17959.4	23857.5	64098.7
7- العائد على القروض الممنوحة(4)	4478.5	3871.5	10203.3	15934	12538.8	46048.7
8- العائد على جنيه / قرض(5)	1.44	1.30	1.37	3.11	2.37	5.49

المصدر : - وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، نشرة الاحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة.

- البنك الزراعى المصرى، قطاع الائتمان، إدارة منح الائتمان، بيانات غير منشورة .

(1) الفرق بين التكاليف المتغيرة للفدان وقيمة القروض.

(2) يساوى القيمة الإيجارية وفقاً لأسلوب وزارة الزراعة عند تقدير أسعار المحاصيل المختلفة.

(3) تمثل الائتمان الفدانى متضمناً الفائدة.

(4) 7 = 6 – 4.

(5) 8 = 7/5.

مما سبق نستنتج أنه بالرغم من ارتفاع الفئات التسليفية لمختلف المحاصيل لتغطى نسبة كبيرة من التكاليف الفدانية المتغيرة إلا أن العائد على الجذيه المقترض تباين بين المحاصيل الحقلية والخضر والفاكهة وذلك لاختلاف مرونات الطلب السعرية بين مجموعات المحاصيل، ويمكن تعظيم العائد منها، والعمل على استقرار دخول المزارعين من خلال تطوير سياسة التسويق الزراعى عن طريق دخول البنك فى العمليات التسويقية البسيطة مثل التعاقد على بيع الإنتاج لصالح المزارعين.

خامساً: أهم المشاكل التى تواجه أفراد عينة البحث، وكيفية التغلب عليها:

أ: أهم المشاكل التى تواجه الزراع بعينة البحث:

تعتبر المشاكل التى تواجه الزراع بعينة البحث من أهم الموضوعات التى يجب ذكرها والتعرض لها لأنها تمثل المشاكل الفعلية التى يتعرض لها الزراع والتى تعد عائقاً فى تحقيق قدرتهم على التنمية الزراعية فى تلك المناطق الجديدة.

يتبين من بيانات الجدول رقم (19)، أن أهم المشاكل التى تواجه الزراع بعينة البحث تمثلت فى: أرتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعى، صعوبة التسويق، نقص مياه الرى، أرتفاع أسعار الفائدة على القروض الزراعية، نقص العمالة المدربة، كثرة الضمانات المطلوبة للحصول على القروض الزراعية، أرتفاع أجرة العمالة، نقص الخدمات المعيشية، إنخفاض أسعار المحاصيل الزراعية، إنقطاع الكهرباء، تلف المبيدات، قلة قيمة القروض المقررة لكل محصول.

ويتبين من بيانات الجدول أن 43 مزارعاً يمثلون حوالى 57% من إجمالى زراع العينة، وحوالى 17.5% من إجمالى المشاكل يرون أن أرتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعى من أهم المشاكل التى واجهتهم خاصة الأسمدة، كما تبين أن 41 مزارعاً يمثلون حوالى 55% من إجمالى زراع العينة، وحوالى 16.7% من إجمالى المشاكل يرون أن صعوبة تسويق المحاصيل وبعد الأسواق كانت من أهم المشاكل التى تواجههم، وأن 31 مزارعاً يمثلون حوالى 41% من إجمالى زراع العينة، وحوالى 12.6% من إجمالى المشاكل يرون أن نقص مياه الرى وتباعد فترات المناوبة بين كل رية ورية من المشاكل التى واجهتهم، وتبين أن 13 مزارعاً يمثلون حوالى 17% من إجمالى زراع العينة، وحوالى 5.3% من إجمالى المشاكل يرون أن أرتفاع أسعار الفائدة على القروض الزراعية خاصة القروض الاستثمارية كانت من أهم المشاكل التى تواجههم، وأن 12 مزارعاً يمثلون حوالى 16% من إجمالى زراع العينة، وحوالى 4.9% من إجمالى المشاكل يرون أن نقص العمالة المدربة التى لا تتقن العمل المزرعى من أهم المشاكل التى واجهتهم، وتبين أن 10 مزارعين يمثلون حوالى 13% من إجمالى زراع العينة، وحوالى 4.1% من إجمالى المشاكل يرون أن كثرة الضمانات والاجراءات كانت من أهم المشاكل التى تواجههم، وأن 9 زراع يمثلون حوالى 12% من إجمالى زراع العينة، وحوالى 3.7% من إجمالى المشاكل يرون أن أرتفاع أجرة العمالة من المشاكل التى تواجههم، كما تبين أيضاً أن 9 زراع يمثلون حوالى 12% من إجمالى زراع العينة، وحوالى 3.7% من إجمالى المشاكل يرون أن نقص الخدمات المعيشية خاصة الصحية والتعليمية كانت من المشاكل التى واجهتهم، وأن 7 زراع يمثلون حوالى 9% من إجمالى زراع العينة، وحوالى 2.8% من إجمالى المشاكل يرون أن إنخفاض أسعار المحاصيل من المشاكل التى تواجههم، كما تبين أيضاً أن 7 زراع يمثلون حوالى 9% من إجمالى زراع العينة، وحوالى 2.8% من إجمالى المشاكل يرون أن انقطاع الكهرباء من المشاكل التى واجهتهم، وأن 5 زراع يمثلون حوالى 7% من إجمالى زراع العينة، وحوالى 2% من إجمالى المشاكل يرون أن تلف المبيدات من المشاكل التى واجهتهم، كما تبين أيضاً أن 5 زراع يمثلون حوالى 7% من

إجمالى زراع العينة، وحوالى 2% من إجمالى المشاكل يرون أن قلة قيمة القروض على المحاصيل الزراعية من المشاكل التى واجهتهم.

مما سبق يتبين أن هذه المشاكل التى تواجه الزراع بعينة البحث قد تؤدى إلى عدم مقدرتهم على تحقيق العائد الاقتصادى والكفاءة الاقتصادية المطلوبة منهم، الأمر الذى يستوجب ضرورة العمل على حل هذه المشاكل من قبل الجهات المعنية.

جدول رقم (19): التوزيع النسبى لتكرارات أهم المشاكل التى واجهة زراع العينة.

المشـــــــاكل	جملة تكرارات العينة	% من إجمالى المشاكل	% من إجمالى العينة
أرتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعى	43	22.4	57
صعوبة تسويق المحاصيل الزراعية	41	21.4	55
نقص مياه الرى	31	16.1	41
أرتفاع أسعار الفائدة على القروض الزراعية	13	6.8	17
نقص العمالة المدربة	12	6.3	16
كثرة الضمانات المطلوبة للقرض	10	5.2	13
أرتفاع أجرة العمالة الزراعية	9	4.7	12
نقص الخدمات المعيشية	9	4.7	12
إنخفاض أسعار المحاصيل الزراعية	7	3.6	9
إنقطاع الكهرباء	7	3.6	9
تلف المبيدات الزراعية	5	2.6	7
قلة قيمة القروض المقررة على المحاصيل الزراعية	5	2.6	7
الإجمالى	192	100.0	-

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان بعينة البحث.

ب: مقترحات حل المشاكل التى تواجه الزراع بعينة البحث:

تعد مقترحات الزراع لحل المشاكل التى تواجههم على جانب كبير من الأهمية ولا يمكن إغفالها أو تجاهلها حتى ولو كانت بعيدة المنال لتطبيقها من وجهة نظر واضعى القرار، ومقترحات الحلول من وجهة نظر الزراع.

يتضح من بيانات الجدول رقم (20) مقترحات حل المشاكل السابق ذكرها وبنفس التوزيع النسبى لتكرارات أهم المشاكل على الترتيب التى تواجه الزراع بعينة البحث من وجهة نظرهم، والتى تمثلت فى: توفير مستلزمات الإنتاج الزراعى بالجمعيات وبكميات كافية ومتنوعة، إنشاء أسواق قريبة للزراع لتقليل تكاليف النقل وسهولة التسويق، زيادة فترة وحصة المناوبة من مياه الرى، تخفيف أسعار الفائدة على القروض خاصة القروض الاستثمارية لتشجيع الزراع على الاقتراض، عمل دورات تدريبية للعمالة لرفع المهارات وإنجاز ودقة العمل المزرعى، تخفيف الضمانات والاكتفاء بضمان الأرض أو المحصول، توفير وسائل نقل مناسبة واقامة مريحة لجذب العمالة، توفير كافة الخدمات المعيشية خاصة الصحة والتعليم ومياه الشرب، إنشاء أسواق تستوعب المحاصيل وتحديد الأسعار للحفاظ على المزارع من استغلال التجار، عمل صيانة دورية لشبكة الكهرباء وزيادة المحولات، توفير المبيدات بالجمعيات لضمان سلامتها، منح قيمة القروض الفعلية اللازمة لكل محصول.

جدول رقم (20): التوزيع النسبى لتكرارات أهم مقترحات حل المشاكل التى واجهة زراع العينة.

المقترحات	جملة تكرارات العينة	% من إجمالى تكرارات العينة	% من إجمالى العينة
توفير مستلزمات الإنتاج الزراعى بالجمعيات وبكميات كافية ومتنوعة	43	22.4	57
إنشاء أسواق قريبة للزراع لتقليل تكاليف النقل وسهولة التسويق	41	21.4	55
زيادة فترة وحصة المناوبة من مياه الرى	31	16.1	41
تخفيف أسعار الفائدة على القروض خاصة القروض الاستثمارية لتشجيع الزراع على الاقتراض	13	6.8	17
عمل دورات تدريبية للعمالة لرفع المهارات وإنجاز ودقة العمل المزرعى	12	6.3	16
تخفيف الضمانات والاكتفاء بضمان الأرض أو المحصول	10	5.2	13
توفير وسائل نقل مناسبة واقامة مريحة لجذب العمالة	9	4.7	12
توفير كافة الخدمات المعيشية خاصة الصحة والتعليم ومياه الشرب	9	4.7	12
إنشاء أسواق تستوعب المحاصيل وتحديد الأسعار للحفاظ على المزارع من استغلال التجار	7	3.6	9
عمل صيانة دورية لشبكة الكهرباء وزيادة المحولات	7	3.6	9
توفير المبيدات بالجمعيات لضمان سلامتها	5	2.6	7
منح قيمة القروض الفعلية اللازمة لكل محصول	5	2.6	7
الإجمالى	192	100.0	-

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان بعينة البحث.

الملخص والتوصيات

يؤدى الائتمان الزراعى دوراً هاماً، بل وبالغ الأهمية فى حل كثير من المشاكل الصعبة التى تواجه الزراع خاصة صغارهم، حيث يعتبر التمويل عصب الاستثمار الزراعى. وتتمثل مشكلة البحث فى أرتفاع المتطلبات التمويلية فى الأراضى الجديدة، بالإضافة إلى بعض المشاكل الاقتصادية التى تواجه القطاع الزراعى بصفة عامة والأراضى الجديدة بصفة خاصة، ويتمثل هدف البحث فى دراسة المقدرة الائتمانية لعينة من المزارعين فى الأراضى الجديدة، والوقوف على مدى قدرتهم على تحقيق عائد يسمح بسداد القرض وتكلفته، وزيادة الدخل الصافى للمقترض. بالإضافة إلى التعرف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية بعينة البحث، والتعرف على أهم المشاكل التمويلية التى تواجه مزارعى الأراضى الجديدة، وكيفية التغلب عليها.

وقد تبين من النتائج أن زيادة حجم القروض لتغطية التكاليف كان له أثر إيجابى على إنتاجية الفدان من المحاصيل، حيث أن نسبة تغطية الدين لإجمالى متوسط عائد المحاصيل الحقلية قد حقق أكثر من مره، حيث غطى حوالى 1.4 عن إجمالى الدين، وأن نسبة تغطية الدين لإجمالى متوسط عائد محاصيل الخضر فقد حقق أكثر من مرتين أى حوالى 2.2 عن إجمالى الدين، أما بالنسبة لنسبة تغطية الدين لإجمالى متوسط عائد محاصيل الفاكهة فقد حقق ثلاث مرات أى حوالى 3.3 عن إجمالى الدين. أى أن كل المحاصيل تحقق عائد يغطى الدين المطلوب وبذلك فإن المزارعين لديهم مقدرة ائتمانية عالية. وإن

كان البنك يحطاط للقروض التى يمنحها عالية المخاطرة مما يجعله لا يغطى العائد الكلى للمحاصيل بنسبة 100%، بالرغم من أن كل أفراد العينة لديهم ضمانات أخرى بخلاف العائد المحصولى مما يجعل لديهم القدرة الائتمانية التى تفوق 100% من العائد المحصولى لديهم بل يوجد بعض المحاصيل التى يمكن لمزارعيها أن تغطى الدين البنكى من صافى العائد المحصولى.

التوصيات

فى ضوء النتائج التى تم التوصل إليها فإن البحث يوصى بما يلى:

(1) تسهيل وتشجيع وإيجاد آليات بسيطة لعمليات الإقراض الزراعى حيث أن الإنتاج الزراعى يحتاج إلى هذه القروض خاصة فى الأراضى الجديدة.

(2) ضرورة إعادة النظر فى تخفيف سعر الفائدة على القروض خاصة القروض الاستثمارية حتى يستفيد منها الغالبية من الزراع.

(3) العمل على حل مشكلة المديونية الزراعية وإزالة أسباب التعثر وذلك بمتابعة ومراقبة القروض المنصرفة حتى تستخدم فى الغرض الذى منحت من أجله.

(4) ضرورة رفع الوعى فى استخدام القروض الزراعية حيث ينخفض مستوى الوعى باستخدام القروض فى الأراضى الجديدة.

(5) إعادة النظر فى قيمة القروض الممنوحة للمحاصيل المختلفة بالأراضى الجديدة حسب الإحتياجات الفعلية لكل محصول بحيث تغطى التكاليف الإنتاجية.

المراجع

(1) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الاحصائى السنوى، 2018.

(2) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، قطاع الشئون الاقتصادية، الإحصاءات الزراعية، المحاصيل الصيفية والنيلية، 2016.

(3) خالد عزيز عبد السلام أحمد (دكتور)، وآخرون، المقدرة الائتمانية لمزارعى الأراضى الجديدة، دراسة خطة قسم بحوث التمويل والتعاون الزراعى، معهد بحوث الاقتصاد الزراعى، 2017.

(4) محمد نجيب نصر بكرى، تحليل اقتصادى مقارن للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية بالأراضى المستصلحة الموزعة على الخريجين بمنطقتى (مريوط وشمال التحرير)، رسالة ماجستير، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، 1988.

(5) إلهام إبراهيم يونس، دراسة اقتصادية لقياس كفاءة إنتاج بعض الحاصلات الزراعية بالأراضى الجديدة، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعى، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، 2003.

(6) يحيى عبد الرحمن يحيى الحفنى، تقييم الاحتياجات الائتمانية لصغار الزراع فى الأراضى حديثة الاستصلاح، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعى، كلية الزراعة، جامعة عين شمس, 2009.

(7) هانى سعيد عبد الرحمن الشتلة (دكتور)، دراسة اقتصادية لمشاكل التمويل الزراعى فى الأراضى الجديدة، كلية الزراعة، جامعة المنوفية، مجلة المنوفية للبحوث الزراعية، مجلد 33، العدد 1، 2008.

(8) البنك الزراعى المصرى، قطاع الائتمان، إدارة منح الائتمان، سنوات مختلفة.